

الطوارئ

المناخية في آسيا

رأي

يمكن لسياسة المالية العامة أن تساعد في التصدي لتغير المناخ في منطقة آسيا التي تعد الأكثر تضرراً على الإطلاق من ظاهرة الاحترار العالمي.

إيرا دابلا-نوريس وجيمس دانيال
وماساهيرو نوزاكي

وفي الوقت الذي تشدد فيه معاناة منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تداعيات تغير المناخ، فإنها تعد أيضا من أهم مصادر المشكلة، حيث تنتج حوالي نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية وتضم خمسة من أكبر البلدان المنتجة لانبعاثات غازات الدفيئة. ونظرا لنصيب آسيا الضخم من حجم الانبعاثات الحالية ونموه المتوقع مستقبلا، ستشكل سياسات كبح الانبعاثات في الصين والهند وغيرهما من البلدان الكبرى المنتجة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون عنصرا أساسيا في الجهود العالمية.

والى جانب المساهمة في الاحترار العالمي، أدى انبعاثات غازات الدفيئة من أنشطة توليد الكهرباء القائمة على الفحم والصناعات التحويلية كثيفة الاعتماد على الكربون (مثل الصلب والأسمنت، والسيارات، والزراعة، والطهي والتدفئة بالمنازل) في آسيا إلى ارتفاع خطير في مستويات الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء (راجع دراسة McKinsey Global Institute 2020). واليوم تعد دلهي ودكا وأولان باتار وكاتماندو وبكين وجاكرتا ضمن أكبر عشر مدن من حيث حجم التلوث. ويتعين احتواء استخدام الوقود الأحفوري لتحقيق خفض حقيقي في مستويات تلوث الهواء الذي يعد من أهم مسببات الوفاة وأمراض الجهاز التنفسي في آسيا النامية.

ويهدد تغير المناخ النمو والأرزاق والإنتاجية والرخاء عبر جميع بلدان المنطقة. ولكن سياسة المالية العامة يمكن أن يكون لها دور في الاستجابة لهذه المشكلة. وفي دراستنا الصادرة مؤخرا، ناقش دور صناعات السياسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تسريع جهود التخفيف والتكيف باستخدام سياسة المالية العامة لإدارة المفاضلات وتيسير التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون (راجع دراسة Alonso and others 2021).

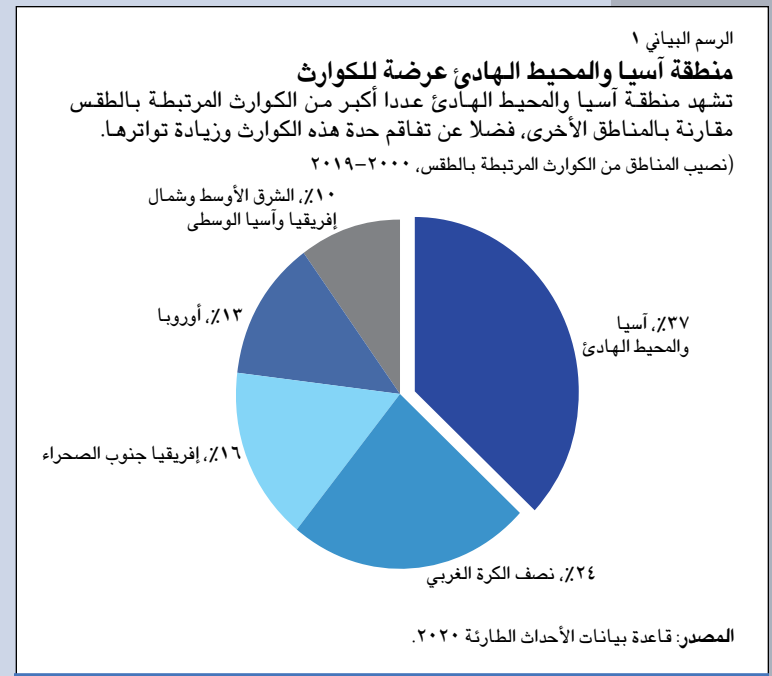
منع تراكم المزيد من المخاطر

يعكف العديد من بلدان آسيا بالفعل على الاستجابة لتحديات تخفيف تغير المناخ. وقامت جميع البلدان تقريبا بإعلان أو تحديث تعهداتها بموجب اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥، وهي الاتفاقية العالمية الأساسية المعنية بخفض الانبعاثات. وأعلنت الصين مؤخرا عن هدفها تحقيق حيادية الكربون (أي الوصول بصافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى الصفر) قبل عام ٢٠٦٠. كذلك تعهدت اليابان وكوريا بتحقيق نفس الهدف بحلول عام ٢٠٥٠. غير أنه يتعين القيام بالمزيد لدعم التحول إلى اقتصاد الطموح تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك وإحداث التحولات المرجوة في استخدام الطاقة والأراضي والنقل.

وفي البلدان التي تفرض حكوماتها ضريبة على انبعاثات الكربون، يمكن أن تشكل هذه الضريبة أداة فعالة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (راجع IMF 2019). ولننظر على سبيل المثال في حالة فييتنام التي اعتمد تحولها الصناعي السريع اعتمادا شديدا على الوقود الأحفوري والتي تعد أيضا من البلدان الأكثر عرضة للمخاطر على

تغير المناخ هو التحدي الأبرز لهذا العصر الذي نعيشه، ويبلغ الخطر مداه خصوصا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يسجل معدل ارتفاع درجات الحرارة في قارة آسيا ضعف المتوسط العالمي، مما يؤدي إلى زيادة حدة وتواتر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس. وفي سنة ٢٠١٩ وحدها، ضربت الهند موجة حارة شديدة أدت إلى نقص المياه في بعض أنحاء البلاد. وتسببت الأمطار الغزيرة في جنوب آسيا في إخلاء أعداد كبيرة من السكان، بينما تراجع منسوب المياه في دلتا ميكونغ إلى مستويات غير مسبوقة بسبب الطقس شديد الجفاف. وشهدت أستراليا فصلا شديد الجفاف نتجت عنه حرائق غابات غير مسبوقة. كذلك أدى ما يزيد على ٢٥ إعصارا مداريا إلى تدمير سواحل المحيطين الهادئ والهندي. ومن المتوقع تفاقم هذه المخاطر المناخية خلال الفترة المقبلة.

ويؤدي ارتفاع منسوب مياه البحار نتيجة الاحترار العالمي إلى تآكل الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الساحلية المنخفضة، مما يشكل خطرا بالغيا على الدخول الريفية والأمن الغذائي وتصدير السلع الأولية. وبحلول منتصف القرن الحالي، سيؤثر ارتفاع منسوب المياه على حوالي مليار شخص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتواجه المدن الكبرى مثل مومباي ودكا وبانكوك ومدينة هو تشي منه وجاكرتا وشنغهاي خطر الغرق. وتخطط إندونيسيا بالفعل لنقل عاصمتها جاكرتا ذات الكثافة السكانية المرتفعة إلى جزيرة بورنيو لحماية السكان من خطر الفيضانات. وبالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة بمنطقة المحيط الهادئ مثل كيريباتي وجزر مارشال وتوفالو، يمثل ارتفاع منسوب المياه تهديدات وجودية.



المحيط الهادئ، مثل فانواتو وتونغا، والاقتصادات النامية مثل بنغلاديش وإندونيسيا والفلبين لا تزال تعاني من قصور في قدرتها على التكيف. وقد ينطوي التكيف أيضا على اختيارات صعبة بين الأصول التي يتعين حمايتها ونقلها وسبل حماية السكان الأكثر عرضة للمخاطر.

قد ينطوي التكيف على اختيارات صعبة بين الأصول التي يتعين حمايتها ونقلها وسبل حماية السكان الأكثر عرضة للمخاطر.

ورغم التحديات، كان العديد من بلدان المنطقة في طليعة الجهود العالمية لدعم التكيف في ظل تغير المناخ. فاليابان وسنغافورة وتايلند من البلدان الأفضل أداء على مستوى العالم من حيث إقرار وتنفيذ الأطر اللازمة للكشف عن مخاطر الكوارث الطبيعية وتقييمها والحد منها. وتتضمن الإجراءات التي تتخذها هذه البلدان في الوقت الحالي إعادة إحياء غابات المانغروف وحماية الشعاب المرجانية وتطبيق خطط وطنية ومحلية لدعم التكيف. ولكن حتى في هذه البلدان، يمكن للحكومات القيام بالمزيد لتقدير تكلفة خطط التكيف وإيلاء الأولوية لتطبيقها ومراعاة تزايد المخاطر المناخية في قرارات البنية التحتية.

ويتطلب بناء القدرة على التكيف توفير استثمارات هائلة، ولكن هناك بعض الفرص أيضا. فالاقتصادات النامية مثل فييت نام وإندونيسيا لديها احتياجات ضخمة في قطاع البنية التحتية، كما تعمل في الوقت نفسه على توسيع نطاق مناطقها الحضرية. ويمكنها بالتالي أن تضمن أن تكون البنية الجديدة أكثر صلابة وقدرة على تحمل مخاطر تغير المناخ المتزايدة. فيمكن تزويد الطرق الجديدة بنظم صرف لتحمل مياه الأمطار الغزيرة، أو بناؤها على أرض مرتفعة للحد من مخاطر الفيضانات، وهو حل غير مكلف نسبيا.

وفي بلدان أخرى، سيتطلب تعزيز الصلابة تحديث الأصول القائمة المعرضة للمخاطر المناخية أو إنشاء بنية تحتية لحماية المناطق الساحلية، وهو ما قد ينطوي على تكلفة أعلى بكثير. فحسب التقديرات، تبلغ قيمة الاستثمارات العامة اللازمة لإنشاء بنية تحتية مقاومة للمناخ ٣.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط سنويا على مستوى المنطقة. كذلك تعد تكلفة إنشاء بنية تحتية لحماية المناطق الساحلية مرتفعة للغاية في العديد من بلدان جزر المحيط الهادئ، ففي تونغا على سبيل المثال، تقدر الاحتياجات الاستثمارية المرتبطة بالمناخ (التي تمثل استثمارات التكيف جزءا كبيرا منها) بحوالي ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا لعشر سنوات (راجع دراسة IMF 2020b). كذلك تحتاج إندونيسيا ولاوس والفلبين إلى استثمارات عامة ضخمة بسبب رصيدها الكبير من الأصول المعرضة للمخاطر. وتؤكد هذه التكلفة المرتفعة على ضرورة البدء

في بناء عالم أفضل لتجنب مراكمة المزيد من الأصول المعرضة للخطر.

ويمكن تحقيق عائدات كبيرة من الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للتكيف في ظل تغير المناخ. فمن شأن هذه الاستثمارات تشجيع رأس المال الخاص، بما في ذلك من خلال الحد من المخاطر والخسائر الناتجة عن الكوارث، وخفض الإنفاق على التعافي من الكوارث ومستويات المديونية الحرجة، وضمان انتعاش الأنشطة الاقتصادية على نحو أسرع. ويكتسب تمويل إجراءات التكيف أهمية كبيرة للغاية نظرا لاحتياجات البنية التحتية الضخمة في العديد من البلدان. ويتعين تيسير المفاضلات بين النمو والدين من خلال تعبئة الإيرادات وتحديد أولويات الإنفاق وضمان كفاءته. وبالنسبة لمعظم البلدان منخفضة الدخل وغيرها من بلدان جزر المحيط الهادئ المعرضة للخطر التي تعاني من ضيق الحيز المالي، ستطلب تلبية احتياجات التكيف الحصول على موارد تمويلية ميسرة.

استغلال فرص التكامل

تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديات مناخية هائلة وملحة. لذلك يتعين على الحكومات استغلال جميع الفرص المتاحة لتسريع جهود التكيف والتخفيف المبذولة في الوقت الحالي.

وينبغي أن تستغل الحزم المالية، التي تستهدف إعطاء دفعة البداية للتعافي من جائحة كوفيد-١٩، أوجه التكامل بين احتياجات البنية التحتية وفرص خفض الانبعاثات والتكيف. فمن شأن الابتكارات في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا الذكية مناخيا (مثل تكنولوجيات حبس الكربون وتخزينه) المساعدة في الحد من تكلفة التخفيف. والمنطقة قادرة على ذلك بالفعل. فالصين واليابان وبلدان أخرى تأتي في طليعة البلدان المبتكرة - بدءا من السيارات الكهربائية وحتى الطاقة المتجددة. كذلك سيساعد تشجيع الاستثمار الأخضر بشكل أكبر على ضمان ضخ المزيد من الأموال في الاستثمارات منخفضة الكربون والمقاومة للمناخ. **FD**

إيرا دابلا-نوريس رئيس قسم **وماساهيرو نوزاكي** نائب رئيس قسم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ و**جيمس دانيال** مدير مساعد في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Alonso, C., V. Balasundharam, M. Bellon, E. Dabla-Norris, C. Chen, D. Corvino, J. Daniel, J. Kilpatrick, and N. Nozaki 2021. *Fiscal Policies to Address Climate Change in Asia and the Pacific*. Washington, DC: International Monetary Fund.

International Monetary Fund (IMF). 2020a. "Mitigating Climate Change." *World Economic Outlook*, Chapter 3. Washington, DC, October.

—. 2020b. Tonga: Technical Assistance Report—*Climate Change Policy Assessment*. IMF Country Report 20/212, International Monetary Fund, Washington, DC.

McKinsey Global Institute. 2020. *Climate Risk and Response in Asia*.